الجمهورية العربية المتحدة

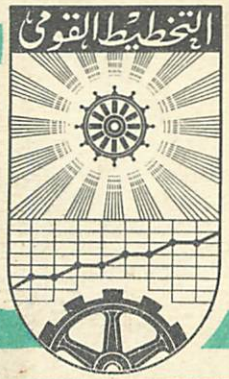

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١١٧٠)

إقامة النظام الدولى الجديد

تلخيص دراسة

للاستاذ بان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين

بناء على توصية نادى روما

بقلم

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

سبتمبر ١٩٧٦

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

اقامة النظام الدولى الجديد

تلخيص دراسة

للاستاذ يان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين

بناء على توصية نادى روما

بقلم

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

سبتمبر ١٩٧٦

تعريـــــف

قام بكتابة هذا التقرير للذى نورد ملخصه فى الصفحات التالية فريق من الخـــبراء الدوليين برئاسة الأستاذ يان تنبرجن حامل جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية وأختصـــت كل مجموعة من الخبراء بموضوع معين ولو أنهم شاركوا معا فى مناقشة التقرير كله فى عـــدة أجتماعات بدأت فى أواخر ١٩٧٤ واستمرت حتى منتصف ١٩٧٦ ٠ وقد أعد هذا الملخـــص فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن عضو مجلس ادارة المعهد وأحد المشتركين فى كتابه البحث الذى سيتم نشرة باللغات الأجنبية فى أكتوبر ١٩٧٦ ويرجـــى أن تتاح الفرصه لنشره باللغة العربية فى صورته الكاملة قريبا ٠ وقد أعد الملخص للتوزيـــع المحدود فى أجتماع نادى روما فى مدينة الجزائر ٢٥ ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ وفيما يلى قائمـــة المؤلفين :ـ

موضوع استراتيجيات التطور والتغيير ٠

سيلفيو بروكـــــــان

أنجـا ثورســـــــون

فيكتـــور أوركيـــــدى

النظام النقدى الدولى : دنكـــــان نيديجـــوا

روبـــرت تريفـــين

توزيع الدخل والتمويل الدولى للتنمية : جيمـــس جرانـــت

محبـــوب الحـــق

انتاج الغذاء وتوزيعه : سوخا موى شاكر افـــارتى

: موريـــس جرنيـــير

التصنيع والتجارة وتقسيم العمل الدولى : أبراهيم حلمى عبد الرحمن

: هلموت هيبنر

الطاقة والخامات والمعادن : روبرت جبرات

: تتسوى نيجوشى

البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية : الكسندر كنج

: اكليلولما

الشركات متعددة الجنسية : ادريس جزائرى

: بيتر كوين

: جوان سومافيا

البيئة البشرية : اجناس ساكس

نزع السلاح : انجا ثورسون

المحيطات : اليزابث مان بورجيز

أرفيد باردو

الامانة العامة : كارولين بوس ° الشئون الادارية

ويم بركلمان ° الطباعة

أنتونى رولمان ° محرر النسخة الانجليزية

بان فان اتنجر ° الامين العام

ديك لوبردية ° محرر النسخة الهولندية

فان دن أودنهوفن ° الشئون المالية

الفصل الأول

أهداف التقرير ومداه

الهدف من هذا التقرير هو السعى الى ازالة الظلم الصارخ القائم فى النظم الدولية الراهنة للعلاقات بين الشعوب والدول واقامة نظام دولى جديد يتسم بالعدالة والكرامة للجميع . وقد حفز الى اعداد هذا التقرير الاجتماع السادس الخاص للجمعية العمومية للأمم المتحدة الذى عقد فى ابريل ١٩٧٤ بناء على طلب حكومة الجزائر ممثلة لمجموعة دول عدم الانحياز وقد تمخض عن هذا الاجتماع اقرار لمبدأ السعى الى اقامة نظام دولى جديد وكذلك اعداد برنامج خاص لهذا الغرض والتقرير الحالى يتابع دراسة نفس الموضوع ويعبر بطريقه تحليلية - ورقمية أيضا كلما لزم - عن الخطوات اللازمة والممكنة للسير نحو هذا الهدف ولا شك أن المشتركين فى كتابة هذا التقرير يدفعهم حافز لذلك فلا يمكن أن يكونوا (غير منحازين) الى ما يدعون اليه ابتداء من تقديرهم لتناقض النظام القائم ومزايا النظام المستهدف وبالذات لتأكيد صفة العدالة فيه وضمان صالح الافراد ليس فى النواحى الاقتصادية فقط بل أيضا يجب أن يمتد التغيير الى النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية على السواء .

ويتكون التقرير من أربعة أقسام : الأول يوضح الحاجة الى اقامة نظام جديد فى العالم وأهم المشاكل التى يجب أن يعالجها . والقسم الثانى يوضح التصور الأساسى للنظام المطلوب وكيفية بدء الحركة نحوه وضبط مسارها وبالضرورة يشمل ذلك تعريف " التنمية " " المقصودة " . والقسم الثالث يشمل المقترحات وفقا للمواضيع التى اختيرت مرتبة حسب أولويتها الزمنية وصلاحيتها مجتمعة للمفاوضة بين الاطراف المعنية . وفى القسم الرابع توجد التقارير التفصيلية التى أعدتها مجموعات العمل من المؤلفين والتى كانت الاساس فى استخلاص المقترحات والآراء التى

قد يهتم بها ذوو الاختصاص ٠

ويقسم القسم الأول الى ٣ فصول — أولها وهو الفصل الثانى يستعرض المشاكل الكبرى أمام دول العالم الأول والثانى والثالث وفى الفصل الثالث يتم استعرض ٧١ مجموعه من المشاكل الكبرى بينما يترك اقتراح الحلول للقسم الثالث من التقرير ويتعرف الفصل الرابع على بعض المعالم الرئيسيه لعملية المقاوضة والمناقشة بين مجموعات الدول الاساسية والمعنية ٠

الفصل الثانى

التطور من الوضع الحاضر الى النظام الجديد

٢٠١ الدول الصناعية :

نشأت الدعوة الى نظام عالمى جديد فى فترة كانت الدول الصناعية الكبرى تمر بأشد أزمه صادفتها منذ الثلاثينات بعد فترة طويلة من الاستقرار والنمو المتواصل من الخمسينات حتى السبعينات زاد فيها الناتج العالمى ثلاث مرات مما اسبغ على أفراد الشعوب الصناعية ازدهارا كبيرا وأزال الكثير من الفوارق بين طبقاتها وتضخمت الحركة الصناعية التى كانت تغذيها مصادر البترول الرخيص وتحفزها زيادة الطلب المتواليه وزاد الاسراف فى الطاقه خاصة نظرا لرخصها وكان العالم الغربى يحصل على الخامات الأخرى بيسر وكانت تستهلك الدول الصناعية الغربية ٧٠٪ من مجموع المنتج من المعادن التسعة الرئيسية وكانت دول العالم الثالث مجبره على بيع خاماتها بالاسعار التى تحددها الدول الصناعية وبقيام الخلافات الايديولوجية بين

الشرق والغرب تضخم الانفاق الحربى والات الدمار التى اتسع مداها وكثرت نفقاتها ولكن فى أوائل السبعينات بدأ الخلل يظهر فى هذا الكيان الكبير بتتابع سريع بدأ فى مجال النظم النقدية وما يتبعه من تضخم كبير وعدم توازن تجارى واضطراب فى الاسواق وارتفعت الاسعار بسبب التضخم والضغط لزيادة الاجور بما يزيد كثيرا على زيادة الانتاجية مع اهتزاز اسواق الخامات مما أثر على حركة النمو المضطرد فى الدول الصناعية وكذلك على المستقبل الاقتصادى لدول العالم الثالث وكانت الامم المتحدة قد اعلنت فى أوائل السبعينات عن برنامج عقد التنمية الثانى ولكن لم تأبه به كثيرا الدول الصناعية ، التى فوجئت فى الواقع فى سنه ١٩٧٣ بما فعلته الدول المصدرة للبترول من رفع أسعار البترول أربعة أضعاف مما أدى الى تحول ما يعادل ٢٪ من الناتج القومى فى الدول الصناعية لصالح الدول البترولية وزاد بذلك من حدة حركة الكساد الاقتصادى التى كانت قد بدأت فى ١٩٧٢ ٠ وفى نفس الوقت جاءت سنوات كانت الظروف المناخية غير مواتية للانتاج الزراعى وبذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية فى سنة ١٩٧٤ الى حوالى ٤ أمثال مستواها فى سنه ١٩٧٠ ونقص رصيد المخزون العالمى من الحبوب حتى كاد أن يزول سنة ٧٢ ثم مرة أخرى سنة ١٩٧٥٠

وكان جماع كل هذه التطورات الكساد الشديد فى الدول الصناعية فى سنتى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ الذى يعتبر الاشد فى نوعه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن سماته الواضحة اجتماع ظاهرتى التضخم والكساد معا ووصل رقم البطالة الى ١٧ مليون شخص فى الدول الصناعية وزاد الاعتقاد بأن تلك الاحداث تنبئ عن خلل فى تركيب الاقتصاد الغربى وليس مجرد أزمة عابره ٠

٢،٢ دول العالم الثالث :

كانت الفترة التاليه للحرب العالمية الثانية فترة التحرير بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث تحريرا سياسيا لم يصحبه تحرير اقتصادى نظرا لان وجود تلك الدول اقتصاديا كان مرتبطا بالنظام الاقتصادى فى الدول الصناعية مما أدى بالدول النامية الى طلب تعديل اسس تلك النظم التى كانت تؤدى الى زيادة الهوة والفوارق بين الاغنياء والفقراء ، معلنين أن " السوق الحره " التى تدعى وجودها الدول الصناعية ليست حقيقة " حرة " انما تحركها مصالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول النامية بما قدره البعض بحوالى ٥٠ ـ ١٠٠ بليون دولار سنويا وكان هذا كله مبررا للدعوة الى نظم اقتصادية جديدة وليس مجرد ادخال تصحيحات جزئيه على النظم القائمة . فمثلا فى داكار فى سنة ١٩٧٥ دعت دول العالم الثالث الى " تعديل اساليبها التقليدية فى المفاوضة مع الدول الصناعية التى تقوم على مجرد التقدم بطلبات والاعتماد على حسن النيه السياسية لقبولها " . ويجب الاشاره الى أن دول العالم الثالث لا تطالب باعادة توزيع الثروة القائمة توزيعا مختلفا ، أنما تلح فى أن تحصل على فرصة عادله فى المشاركة فى الثروة التى ستنشأ فى المستقبل فحسب وذلك عن طريق المفاوضة على قدم المساواة حول مائدة واحدة مع الدول الصناعية .

٢،٣ الدول الاشتراكية :

لم يظهر أثر أزمة الدول الغربية فى محيط دول الكتلة الشرقية كاملا ولكن بدرجة محدودة نظرا لان الاتحاد السوفيتى كان يمد تلك الدول بمعظم احتياجاتها البترولية بينما تعتمد بولندا على الفحم وتنتج رومانيا نفطا بذاتها ولكن مع هذا كله

امتدت بعض اثار التضخم الى تلك الدول وخاصة فى صورة عجز متزايد فى ميزان المدفوعات مع الدول الغربية . أما الاتحاد السوفيتى فقد استفاد من ارتفاع سعر الذهب والبترول معا ولكنه استورد كميات كبيرة من القمح والمواد الغذائية بما زاد عجز مدفوعاته أيضا مع الغرب — وتستورد الدول الاشتراكية معدات رأسمالية من الغرب بأسعار فى ارتفاع متزايد بينما لا تصدر سوى ٢٠٪ من مجموع صادراتها سلعا صناعية مما يؤدى اذا تراكم العجز الى اضعاف حركة التبادل التجارى بين الكتلتين بسبب (تفاوت نمط التنمية) بينهما وكذلك مستوى الدخل الذى يقل فى المتوسط الى مستوى نصف أو ثلث قيمته فى الغرب ولهذه الاسباب انضمت الدول الاشتراكية الى دول العالم الثالث فى المطالبة بتعديل النظم الاقتصادية الدولية .

٢.٤ الحاجة الى نظام دولى جديد :

عوامل التميز بين الدول الصناعية وباقى العالم تؤدى فى الواقع الى تقسيم العالم الى مجموعتين تزداد الهوة بينهما ، الأولى صناعية غنية متعلمة نامية والثانية زراعية فقيرة جاهلة متخلفة . تسعى الدول الغنية الى تحسين (نوعية) المعيشة ، بينما تشكو الدول الفقيرة من افتقارها الى مقومات الحياة ذاتها . وترجع اصول هذا الوضع الى الميزة الكبيرة التى اكتسبتها الدول الغربية منذ قرون بنمو النظام الرأسمالى ونشأة " القوميات السياسية " بما جعل لها تفيد افادة قصوى من النهضة الصناعية بينما تخلفت دول أوربا الشرقية عن تلك المشاركة حقبة طويلة ورزحت دول العالم الثالث تحت عبء النظام الاقتصادى الغربى كله . فاليوم يعيش ثلثا سكان العالم على دخل اقل من ثلث دولار يوميا . ومنهم أكثر من ١٠٠٠ مليون أمى و ٧٠٪ من أطفالهم يشكون المجاعة وسوء التغذية بينما يوجد الغذاء اللازم لهم فعلا لان الفرد فى الدول

الصناعية يستهلك ٢٠ ضعف استهلاك الفرد فى الدول النامية واصبح اليوم من الضرورة معالجة كل هذه المشاكل معا لانها مرتبطة ومتداخلة لا تكفى فى علاجها وسائل " المعونة " بل تحتاج الى التغيير الهيكلى الرئيسى . والتغيير مطلوب للطرفين لان اختلال النظام الحاضر بدون اصلاحه قد يضر بصالح الجميع وتركه كما هو يضر بصالح الجميع ايضا والتاريخ يشهد بحدوث مثل هذه التغييرات فى النظم العامة ومن الشواهد القريبة على ذلك عجز احدى القوى العسكرية الكبرى فى العالم عن الاحتفاظ بمواقعها فى قارة نائية عنها وتكتل الدول المصدرة للبترول لتعديل اسعاره وعجز الدول الصناعية عن معالجة التضخم وغيره من الهزات الاخرى فى نظمهم الراسخة واخيرا بدء التشكك فى القيم والأهداف الاجتماعية السائدة وازدياد اليقين بضرورة الحلول الشاملة التى لا تمليها مجموعة من الدول مهما قويت ضد الدول الاخرى . والدعوة الى نظام عالمي جديد — فى صورتها التاريخية — تقارن بما حدث على المستوى القطرى حيث اصبح لزاما على الحكومة أن تتدخل لصالح الطبقات الفقيرة فيقابل ذلك — فى غيبة حكومة عالمية — ما تسعى اليه دول العالم الثالث من التقدم بطلباتها الى الأمم المتحدة والرأى العام وليس هناك جديد فى وجود الفقر والغنى معا ولكن الجديد هو ازدياد الهوة بينهما ودخول مجموعات من الدول فى تلك الفئة أو تلك مما وضع العالم الان أمام تحديات واضحة لعل منها التحدى الاكبر وهو البقاء اما أن يوجد العالم كله أو يفنى .

الفصل الثالث

المشاكل الرئيسية

٣٠٢ سباق التسلح :

ينفق العالم على التسلح حوالى ٣٠٠ بليون دولار سنويا وهذا الانفاق فى ازدياد سنة بعد سنة وقد ارتفع نصيب دول العالم الثالث منه من ٦٪ فى عام ١٩٥٤ الى حوالى ١٧٪ فى ١٩٧٤ . وفى هذا كله حرمان كبير للعالم كله من مصادر الثروة والقدرة الانتاجية ونفقة التسلح تبلغ ٣٠ ضعفا المعونة التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة وتخصص حوالى نصف القدرة الفكرية والتكنولوجية فى الدول الكبرى لهذا الغرض المدمر بنفقات بحث تصل الى ٣٥ بليون دولار سنويا . ويشك الثقاة فى أن الاسلحة النووية يمكن قط استخدامها وأن قيمتها فى (الردع) أيضا مشكوك فيها - وحتى لو كانت لها هذه القيمة الاخيرة فان الموجود من الاسلحة النووية يزيد عشره أضعاف ما يحقق الردع المظنون . وفى أخر هذا العقد سيوجد مفاعلات نووية - قادرة على توليد مواد الاسلحة - فى ٥٢ دولة قادرة على صناعة ٥٠ الف سلاح نووى وحتى اذا امتنعت الحكومات عن استخدام هذه المواد عسكريا فان احتمال تسربها الى أيدى المتطرفين أو الارهابيين يزيد من خطرها - والمباحثات الجارية بشأن التسلح لا تمس جوهر هذا الموضوع - لان " عقلية " الحرب هى التى نريد تغييرها حتى تحل محلها " عقلية " السلم .

٣٠٣ السكان :

تزايد السكان مشكلة معقدة لا يكتفى فيها بالآراء العامة . فبعض

الديموجرافيين يشير الى أن دولا فقيرة كثيرة تشكو من قلة السكان وضعف المعدلات السكانية وفي دول أخرى المشكلة هي في التوزيع وليس في المستويات السكانية هـــذا بينما يسود الرأي في الدول الصناعية أن تزايد السكان في الدول الفقيرة سبـــب رئيسي في تخلفها ويعتقد الكثيرون في الدول الفقيرة أن المشكلة لم تدرس علـــى حقيقتها قط وخاصة من حيث ضغط السكان على الموارد المحدودة على الأرض كلهـا عدا أن القدرة على القيام بأود السكان لا تقتصر على الغذاء بل تمتد الى ظـــروف الحياة الجوية والكونية . وتشير التقديرات الاكثر تحفظا الى أن سكان الأرض — سيتضاعفون على بداية القرن القادم وأن هذه الزيادة في الدول النامية ستحتاج الى مضاعفة الاستثمارات والى زيادة المرافق بأكثر من هذا المعدل وكذلك فرص العمل . ويتحدث العلماء عن احتمال تناقص معدل الزيادة السكانية في نهايه القرن بحيـــث يمكن القول بالتوصل الى عدد سكان مستقر في منتصف القرن القادم حوالى ١٢ — ٢٠ بليون نسمة منهم ١٠٪ سيكونون — ان لم يحدث تغيير جذري غير مقدر الأن — في عداد الفقراء المعوزين . والسؤال الآن كيف يمكن كسر حلقة هذه التنبـــوءات المخيفه بحيث تصبح مشكلة السكان قابلة للتقدير السليم والحل المناسب .

٣.٤ الغـــذاء :

يقدر عدد من يشكون من الجوع وسوء التغذية حاليا ما بين نصف بليـــون وبليون ونصف بليون شخص حوالى نصفهم من الاطفال هذا بينما يصل معـــدل زيادة موارد الغذاء الى أقل من ٣٪ سنويا تقابله زيادة متوسطة في السكـــان ٢٪ في السنوات العشرين الاخيرة مع توزيع هذه المعدلات في غير صالح الـــدول النامية مما يؤدي الى تقدير الزيادة من موارد الغذاء للفرد سنويا بحوالى ٢ في الالف

فقط وبالقياس الكمى فى جبهة تحسين الغذاء سنويا للفرد فى الدول الغنية تزيد ٣٠ ضعف قيمتها للفرد فى الدول الفقيرة . وفى سنة ١٩٧٢ كان محصول الغذاء أقل كميا من السنوات السابقة اذ أصاب الجفاف مناطق واسعة فى آسيا وافريقيا وزاد التضخم فى الدول الصناعية من حدة الأزمة فى الدول التى اصابها القحط والدول المستوردة للغذاء عامة وكان انتاج الاسمدة الكيمائية قد نقص لصعوبات تزويدها بالغاز الطبيعى فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية التى تتحكم فى ٨٥٪ من الانتاج العالمى ـ وقد اتخذت تلك الدول قرارات بتخفيض الصادرات من المخصبات ـ وبلغ ما خفضته الولايات المتحدة وحدها ٢ مليون طن كانت تؤدى الى انتاج اكثر من ٢٠ مليون طن من القمح والحبوب فى الدول النامية ونشأ عن هذه التطورات كلها نقص فى الغذاء واختلال فى التوازن الزراعى حتى فى الدول الصناعية وأزمة الغذاء معقدة فى العالم قد ترجع الى نقص الانتاج وكذلك الى سوء التوزيع والاستخدام ـ وخاصة تخصيص الحبوب لتغذية الماشية لمقابلة استهلاك اللحوم المتزايد فى الدول ذات الدخل المرتفع واشتركت الدول النامية فى مسئولية اهمال التنمية الزراعية والغذائية وعدم رفع مستوى المعيشة والانتاج فى المناطق الريفية الزراعية مما جعل الحافز على الانتاج والقدرة عليه متضائلة وخاصة تحت نظم الاقطاع الزراعى والملكية غير العادلة وكذلك زاد الفقد فى النقل والتخزين الذى يصل كثيرا الى ٥٠٪ فى الناتج الكلى ـ ونشأ عن هذا كله نقص فى الامان الغذائى واصبح من الضرورى معالجة الموقف بما لا يجعلها تتحول الى ازمه مجاعة للملايين فى الدول الفقيرة وبذلك أصبح الغذاء سلاحا سياسيا واقتصاديا فى يد الدول الصناعية .

٣.٥ الأيـــــواء :

فى أوائل القرن العشرين كان أغلب سكان العالم يعيشون فى الريف وفى آخر هذا القرن ستصبح الغالبية من سكان العالم من الحضر — وقد تضاعف سكان الحضر فى السنوات الخمس والعشرين الماضية وسيتضاعف عددهم مرة آخرى فى السنوات العشر القادمه ٠ ولهذا كان سكان الحضر والمدن فى الدول الغنية يبلغ ضعف سكان الحضر فى الدول الفقيرة فى سنه ١٩٥٠ ٠ ولكن فى أواخر الثمانيات سيكون ٦٠٪ من الحضر فى مدن الدول الفقيرة ٠ وقد نشأ هذا الوضع بسبب الهجرة الكبيرة من الريف بحيث زاد عدد المدن التى يبلغ سكانها اكثر من مليون نسمه من ٧٥ فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٠٠ فى سنة ١٩٧٥ وسيصل الى ٣٠٠ فى سنة ١٩٨٥ ٠ وفى الحضر تبدو الفوارق اشد بين الغنى والفقر وستبع ذلك آثار اجتماعية وسياسية متضاعفة ٠

٣.٦ البيئة البشرية :

لا شك أن ظروف البيئة للجنس البشرى فى خطر شديد بسبب زيادة السكان الحضريين والتصنيع والزراعة وتغيير نمط الحياة عامة والسؤال الان الى اى مدى يمكن الاستمرار فى هذا الاتجاه قبل أن تحدث الكارثة بتجاوز " الحدود الخارجية " لامكان الحياة ذاتها ٠ وقد بدأنا أخيرا جدا فى التعرف على هذه المشاكل المعقدة المتعددة ومنها مثلا أثار التخلص من الفضلات السامة والضارة لاكثر من نصف مليون ماده مختلفه المدى الذى يؤثر الانسان ومعيشته على دوره الاكسجين والنيتروجين الطبيعية على الأرض — والرق متى تبقى طبقة الاوزون الواقية فعالة